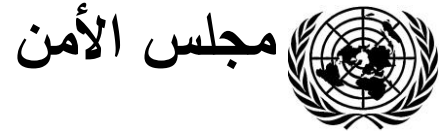


Distr.: General  
4 October 2023  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أبلغكم بأن البرازيل، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2023، ستعقد مناقشة رفيعة المستوى بشأن موضوع "السلام من خلال الحوار: مساهمة الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية في منع نشوب المنازعات وحلها بالوسائل السلمية"، وذلك في 20 تشرين الأول/أكتوبر، الساعة 10:00 في قاعة مجلس الأمن.

وبغية توجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع، أعدت البرازيل مذكرة مفاهيمية ترد في مرفق هذه الرسالة. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نوربرتو موريتي  
القائم بالأعمال بالنيابة  
السفير



## مرفق الرسالة المؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع "السلام من خلال الحوار: مساهمة الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية في منع نشوب المنازعات وحلها بالوسائل السلمية"، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023

### لمحة عامة

يصف الأمين العام في الموجز السياساتي الذي قدمه بعنوان "خطة جديدة للسلام" "مشاعر القلق العميق" على الصعيد العالمي، بوجود المظالم التي "خلقت الشك في قدرة الحلول المتعددة الأطراف". فقد أصبحت استعادة الثقة وتنشيط الدبلوماسية أحد أكبر التحديات السياسية في عصرنا وهما ضروريان لتعزيز العمل الدولي الذي ينظر إليه على أنه مشروع وفعال على حد سواء.

ويسلم الأمين العام كذلك في موجز السياسات بأن "الثقة هي حجر الزاوية في نظام الأمن الجماعي". والواقع أن الشك يمكن أن يعوق الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة أكثر مؤاتة للتعاون، والحوار والتفاهم المتبادل. وإضافة إلى ذلك، يشدد الأمين العام على الطابع "الحاسم" للدبلوماسية الوقائية، وكذلك على أنه "يجب أن تعزز الدبلوماسية على الصعيد العالمي الأطر الإقليمية التي تتسج علاقات التعاون بين الدول الأعضاء وأن تتعزز بتلك الأطر على حد سواء".

ومن شأن اتباع نهج منطلق من القاعدة إزاء هذه المهمة العاجلة أن يستتبع اعترافا راسخا وعمليا بأن الجهود الإقليمية، ودون الإقليمية والثنائية في بناء الثقة، والدبلوماسية الوقائية، والوساطة، والمسامحة الحميدة ودعم العمليات السياسية يمكن أن تتم أو تستكمل اضطلاع المجلس على النحو السليم بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وهي كثيرا ما تفعل ذلك.

وينبغي أن يكون اللجوء إلى التجارب الإيجابية للترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية جزءا أساسيا من المسعى الجماعي لبناء الثقة، وبالنتيجة، لصون السلام والأمن الدوليين.

وفي بعض الحالات، يمكن ترجمته إلى إعطاء ما يكفي من المجال السياسي والوقت لإتاحة الاضطلاع بتلك الجهود ونجاحها. وفي حالات أخرى، قد يتطلب الأمر حافزا من الأمم المتحدة. وفي حالات أخرى أيضا، سيتعين بناء الثقة من خلال إجراءات يمكن أن تساعد أطراف النزاعات على الثقة في نوايا بعضها بعضا. وفي عدد من الظروف، سيستتبع ذلك تقديم دعم نشط، سياسي ومادي على السواء، إلى جهات فاعلة وترتيبات أخرى تتبوأ موقعا أفضل لمنع نزاع معين أو حله سلميا. والأمم المتحدة، بوجه عام، ومحكمة العدل الدولية ومجلس الأمن، بوجه خاص، قامت بذلك في الماضي وهي لا تزال تقوم بذلك اليوم. ومع ذلك، هناك حاجة ماسة إلى طاقة متجددة في هذا المسعى.

### معلومات أساسية

يكلف مجلس الأمن بولاية واسعة النطاق فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات، على النحو المبين في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وتشمل هذه الولاية الوسائل المذكورة في المادة 33 (المفاوضة، أو التحقيق، أو الوساطة، أو التوفيق، أو التحكيم، أو التسوية القضائية، أو اللجوء إلى وكالات

أو ترتيبات إقليمية، من بين وسائل أخرى)، وكذلك الوسائل المحددة في المادة 36 التي تمكنه من التوصية بإجراءات أو طرق للتسوية.

ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لتلك الأدوات في المجلس، الذي يميل، لعدة أسباب، بما في ذلك عدم كفاية الإجراءات الوقائية في بعض الحالات، إلى التركيز على تدابير الفصل السابع. وعلى سبيل المثال، من بين 54 قرارا اتخذت في عام 2022، تضمن 29 قرارا إشارة مباشرة إلى الفصل السابع واستخدمت قرارات أخرى لغة يمكن وصفها بأنها من إجراءات الفصل السابع.

وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، استمر وضع أدوات لمنع نشوب المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية ونشر تلك الأدوات بنجاح مشجع. وعلى الرغم من الزيادة في عدد النزاعات المسلحة في الماضي القريب، لا يوجد نقص في الأمثلة التي جمعت فيها الوساطة والدبلوماسية الإقليمية أو دون الإقليمية بين الخصوم سلميا.

وقد تجلّى ذلك في الجهود الأخيرة المشتركة بين الدول، مثل القمة الإثيوبية - الإريتريّة لعام 2018. وينطبق الأمر نفسه على الحوارات داخل الدول، مثل عملية السلام الكولومبية، التي بدأت في عام 2012 بمشاركة الأمم المتحدة وعدد من البلدان، بما في ذلك البرازيل، وكذلك اتفاق السلام في الفلبين لعام 2014.

وبالعودة إلى أبعد من ذلك، تقدم أمريكا اللاتينية في القرن العشرين أمثلة إضافية للمبادرات الخلاقة في الدبلوماسية الوقائية، والوساطة والتسوية السلمية للنزاعات. وانطوى بعض تلك المبادرات على إنشاء أفرقة مخصصة محدودة من البلدان المهتمة، مثل مجموعة كونتادورا (المكسيك وبنما وكولومبيا وفنزويلا في عام 1983) دعما لعملية السلام في أمريكا الوسطى، التي جرى توسيع نطاقها فيما بعد لتشمل مجموعة ريو، وهي أول منتدى للتنسيق السياسي في أمريكا اللاتينية حصرا. والتسوية السلمية لنزاع إقليمي بين إكوادور وبيرو، في عام 1998، بدعم من البلدان الضامنة، وهي الأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة، مثال ناجح آخر في هذا الصدد.

وفي حالات أخرى، تضافر التنسيق السياسي حول موضوع محدد، كما حدث في معاهدة ثلاثيولكو (1967)، التي أنشئت بموجبها المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية. وفي حالات أخرى أيضا، كانت التجمعات الدبلوماسية المكرسة لمنع نشوب النزاعات تشمل عدة أقاليم منذ إنشائها، كما كان الحال فيما يتعلق بمنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي. وفي جميع أنحاء العالم، عملت أيضا مناطق بليندانا وسيميبالاتينسك وراروتونغا الخالية من الأسلحة النووية كتدابير لبناء الثقة، تدعم الشفافية وتعزز الاستقرار.

ويمكن أن تتنوع طبيعة هذه الترتيبات تنوعا كبيرا، وهي تتنوع بالفعل، من الترتيبات التقنية للغاية إلى الترتيبات السياسية البحتة. ففي أمريكا الجنوبية، على سبيل المثال، تعمل الكيانات السياسية، والمنظمات التقنية ومنظمات التكامل الاقتصادي في هيكل متعدد الطبقات يساعد على منع نشوب نزاعات واسعة النطاق بين الدول منذ ما يقرب من قرن من الزمن.

وحتى الكيانات التي تبدو تقنية بحتة، مثل الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، تسهم في زيادة الثقة والشفافية وتعزيز السلام والأمن في المنطقة وعلى الصعيد العالمي. وقد أمكن تحقيق العديد من النجاحات الموصوفة أعلاه بالإرادة السياسية لتحويل الديناميات الثنائية أو الإقليمية من التنافس إلى السلوك التعاوني.

وكثيرا ما تساعد الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية أو مجموعات البلدان المهمة على دعم تلك العمليات أو توفر أطر العمل تلك. وتبين هذه الأمثلة فيما بين الدول ودخلها أن الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية، كما كان الحال في الماضي، يمكن أن تكون فعالة في المساعدة على مواجهة الاتجاه العالمي الحالي المتمثل في تزايد المنافسات والانقسامات. وفي بعض الحالات، يمكن لتلك الترتيبات أن تحقق قدرا أكبر من الحياد وأن تساعد على إدامة الزخم في المفاوضات، ولا سيما في اللحظات التي تجعل فيها الظروف المحلية من الصعب على الأطراف أن تظل مشاركة في تلك المفاوضات أو أن تتخذ قرارات سياسية صعبة.

ولذلك فإن الثقة تبنى من خلال عمليات متعددة وتتطلب مشاركة مختلف الجهات الفاعلة وإرادتها السياسية على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي.

### الهدف

يشكل البحث عن السلام واجبا جماعيا. وفي هذا الوقت من الأزمات العامة، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على تنشيط مجلس الأمن واستكشاف سبل جديدة لبناء مستقبل أكثر أمنا وازدهارا للجميع. وقبل أن تنشأ الحاجة إلى اللجوء إلى الفصل السابع، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى تطبيق الأدوات المتاحة بموجب الفصل السادس من الميثاق. ويجري ذلك بطريقة ناجحة من خلال الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلجأ إلى تجاربه الإيجابية ليس من أجل تحسين فعالية مجلس الأمن فحسب، ولكن أيضا من أجل استعادة السلام بوصفه أئمن هدف مشترك للعالم، باستخدام تلك التجارب بوصفها أدوات هامة في عمليات بناء الثقة.

وفي ظل هذه الخلفية، يقترح إجراء مناقشة بشأن الأسئلة التوجيهية الواردة أدناه.

### الأسئلة التوجيهية

- كيف يمكن استخدام أدوات الفصل السادس بشكل أفضل للحد من التوترات ومنع تصاعد المنازعات؟
- كيف يمكن لتدابير بناء الثقة التي تعتمد الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية أن تساعد في صون السلام والأمن الدوليين؟
- كيف يمكن لمجلس الأمن أن يتعاون بشكل أفضل مع هذه الترتيبات أو يشجعها على نحو استباقي؟
- بأخذ الموجز السياساتي المعنون "خطة جديدة للسلام" في الحسبان، ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الترتيبات في آلية للأمن الجماعي بعد إصلاحها؟

### مقدمو الإحاطات

يؤكد لاحقا